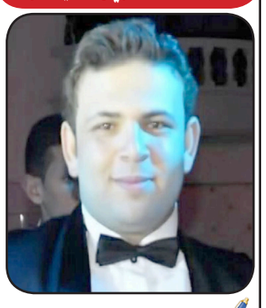
بين صعود والأمل في الصعود: قراءة في مسار الاقتصاد المصري والتحديات الراهنة



: احمد خطاب

يقف الاقتصاد المصري اليوم عند محطة مفصلية تتنازعها مؤشرات الصعود الفعلي وشواهد الأمل في تحقيق قفزات تنموية أكبر؛ حيث تشهد القطاعات الإنتاجية والخدمية حراكاً ملحوظاً يعكس قدرة الدولة على التعافي والصمود في وجه الهزات الاقتصادية العالمية، المتلاحقة من أزمات التضخم واضطراب سلاسل الإمداد التي ألقت بظلالها على كافة الأسواق الناشئة.

ويظهر الصعود الملموس جلياً في نمو الإيرادات المتأتية من القطاعات الاستراتيجية، وفي مقدمتها قطاع السياحة، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب الطفرة الشاملة في مشروعات البنية التحتية واللوجستية. إن هذه الإنجازات المتراكمة لم تكن وليدة المصادفة، بل جاءت نتيجة لسياسات إصلاحية هيكلية استهدفت تهيئة المناخ الاستثماري وتحديث البيئة التشريعية لتمكين القطاع الخاص.

ومع ذلك، يظل الأمل في صعود أكبر وأكثر استدامة مشروطاً بالتعامل الناجع مع العقبات الاقتصادية الراهنة، وعلى رأسها السيطرة على معدلات التضخم وتوفير الغطاء الدولاري المستدام عبر زيادة الصادرات وتوطين الصناعة المحلية. إن تحقيق هذا الأمل يتطلب الانتقال السريع من مرحلة الاعتماد على الريع والموارد التقليدية إلى مرحلة الاقتصاد المعرفي والإنتاجي المتكامل.

ولعل الركيزة الحقيقية لتعزيز فرص هذا الصعود المأمول تكمن في تقديم دعم غير محدود لـ لقطاعات الصناعية والزراعية وتكنولوجيا المعلومات؛ إذ تُشكل هذه القطاعات الثلاثة القاطرة الفعلية لخلق فرص العمل المستدامة، وتقليل الفاتورة الاستيرادية، وتحسين التنافسية الدولية للمنتج المصري في الأسواق الإقليمية والدولية.

كما تلعب الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمشروعات القومية، دوراً محورياً في إعادة تشكيل الخريطة الاستثمارية للبلاد. إن استقرار البيئة التشريعية والشفافية في الإجراءات الحكومية يمثلان الضمانة الأساسية لتحويل الشغف الاستثماري إلى مشروعات واقعية ذات عائد اقتصادي ومجتمعي ملموس.

وفي النهاية، فإن المسافة بين الصعود الراهن والأمل في الصعود الأعظم تُقاس بمدى الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتحفيز الابتكار، وتطوير العنصر البشري باعتباره الثروة الحقيقية للوطن. إن الإرادة الاقتصادية المصرية أثبتت دائماً قدرتها على تجاوز الأزمات وتحويل التحديات المعقدة إلى فرص واعدة لبناء مستقبل اقتصادي قوي ومستدام.

أنا من أبريل وأحب أكتوبر!



الإعلامية: فيروز الحنوني

في ثنايا الفصول وتقلبات العام، يرتبط كل منا بشهر ميلاده؛ يرى فيه بدايته الأولى، ونشاط الحياة في ربيعه، ويبحث في أيامه عن تفاصيل ذكرياته الخاصة. وأنا، وإن كانت بدايتي وميلادي في شهر أبريل، ببزوغه ورقة ربيعه، إلا أن قلبي يخفق بعاطفة خاصة ومحبة استثنائية لشهر أكتوبر؛ ذلك الشهر الذي لم يعد مجرد رقم في التقويم، بل رمزاً لميلاد أمة وبعث مجدها من جديد.

إن حبي لأكتوبر ليس انحيازاً لطقسه الهادئ ولا لنسائمه الخريفية الجميلة، بل هو شغف بنسمات العزة التي هبت على مصر والأمة العربية في السادس منه عام ١٩٧٣. ففي هذا الشهر العظيم، أثبت الإنسان المصري أن الإرادة والصلابة قادرتان على صناعة المعجزات، وأن ضفاف اليأس والانكسار يمكن أن تتحول في لحظة تاريخية فارقة إلى منابر للفخر والكرامة الوطنية التي تستشعرها الأجيال متعاقبة.

قد يمنحنا شهر الميلاد انتماءنا الزمني الخاص، لكن شهر أكتوبر يمنحنا انتماءنا الوطني العام ويصنع في وجداننا هوية العزة والشموخ. إن العبور المجيد الذي تحقق في أكتوبر لم يكن مجرد نصراً عسكرياً نفاخر به بين الأمم، بل كان عبوراً فكرياً ونفسياً أعاد للمصريين ثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على قهر الصعاب مهما بلغت التحديات وجسّمت الخطوب.

وما أحوجنا اليوم إلى استحضار تلك الروح الخالدة التي أضاءت سماء أكتوبر، لنواجه بها تحديات الحاضر ومعارك البناء والمستقبل. إن الوفاء لشهداء تلك الملحمة العظيمة، وللأبطال الذين رووا بدمائهم الزكية تراب سيناء الحبيبة، يتطلب منا أن نزرع في نفوس الأجيال الجديدة تلك القيمة السامية، وأن نذكرهم دائماً بأن كرامة هذا الوطن صُنعت بتضحيات لا تنسى.

رئيس مركز الزقازيق يستقبل المواطنين لبحث شكواهم وتلبية مطالبهم تنفيذاً لتوجيهات محافظ الشرقية



* تبدو معركة ملاك أبراج الياسمين بالزقازيق مع جمعية البناء والإسكان التعاوني واحدة من أطول وأقسى معارك البحث عن الحقوق في تاريخ التعاونيات الإسكانية؛ إذ تخوض ٢٢٠ أسرة نضالاً مريراً يمتد لأكثر من ثمانية عشر عاماً للحصول على حقوقهم المشروعة وتسلم وحداتهم السكنية. وعلى مدار هذه السنوات الطويلة، لم تترك الأسر المتضررة باباً مسدوداً إلا وطرقته، ولا مساراً قانونياً أو إدارياً إلا وسلكته، بداية من المكاتب التنفيذية بالشرقية وصولاً إلى أعتاب مجلس الوزراء والجهات الرقابية، أملاً في نيل حق صريح أكلته السنون ونهبته المماطلة.

وتتجلى الأزمة في موقف التعالي والصلف غير المبرر الذي ينتهجه مجلس إدارة الجمعية، والذي انتهت ولايته رسمياً وبقوة القانون منذ ٢٦ مارس ٢٠٢٦م، ليتحول من مجلس إداري مشروع إلى سلطة واقعية تُمارس الإدارة بلا سند أو ولاية قانونية نافذة. ومما يزيد الطين بلة، ذلك السكوت المريب والتعاطي السلبي الغريب من الأجهزة الرقابية والتنفيذية بمحافظة الشرقية، التي اكتفت بوضع الاستفاثات في الأدراج، والتعامل مع الكارثة وكأنها شأن داخلي لا يعني مئات المواطنين الذين باتوا بلا مأوى ولا أمل قاطع، في ظل سياسة «سكتم بكتم» التي تنتهجها المحافظة وأجهزة الإسكان والحكومة بأكملها، حيث يُقاد الملف بالتجاهل والتكتم الشديد دون تحريك ساكن.

ويرى المتضررون أن الاتحاد التعاوني الإسكاني لم يكتفِ بوقوفه في موقف سلبي، بل ألقى بجهوده للعمل كدرع واقٍ وقوة غير مسبوقة تساند المجلس المنتهية ولايته، متجاهلاً المادة (٤٨) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ الخاص بالتعاون الإسكاني، والتي تقضي بحظر التمديد وحرمان المجلس المتقاعس من الترشح.

منهجية الترهيب والهندسة القانونية»: التهرب من الرقابة المالية وحصار الشرفاء

شهد مراتاون الضغوط محاولات مستمرة من ملاك الأبراج لمناقشة كبار المسئولين، حيث رفعوا مظالمهم لرئيس الوزراء ووزيرة الإسكان، غير أن الأبواب بقيت مغلقة، وفي مقدمتها باب رئيس الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان الذي رفض مقابلة المتضررين تنفيذاً لتوجيهات المهندس حازم الأشموني، محافظ الشرقية، بضرورة فتح قنوات تواصل مباشرة مع المواطنين، والعمل على تقديم حلول جذرية لشكواهم والاستماع إلى مقترحاتهم، استقبل الأستاذ شعبان أبو الفتوح، رئيس مركز ومدينة الزقازيق، بمكتبه عدداً من الأهالي والمواطنين لبحث مطالبهم ومناقشة أبرز القضايا والخدمات المعروضة.

وشهد اللقاء دراسة وبحث مجموعة متنوعة من الشكوى والطلبات المقدمة، والتي تنوعت ما بين طلبات التصالح في مخالفات البناء، وطلبات تقنين الأوضاع، إلى جانب عدد من الخدمات المحلية والتنفيذية؛ حيث استمع رئيس المركز باستفاضة لكافة المطالب، مؤكداً حرص الأجهزة التنفيذية على سرعة الاستجابة والبت فيها وفقاً للقانون.

وعقب مناقشة المشكلات، أصدر الأستاذ شعبان أبو الفتوح تعليمات مشددة للجهات والإدارات المختصة بسرعة الرد على الشكاوى التي تم عرضها، وتذليل كافة العقبات والمعوقات التي تواجه المواطنين في مختلف القطاعات الخدمية بالمركز والمدينة، لضمان تقديم أفضل مستوى من الخدمات.

وأوضح رئيس المركز أن رئاسة المدينة تعمل وفق آلية منظمة لمتابعة نتائج هذه اللقاءات وتكليف فرق عمل ميدانية للمعاينة على أرض الواقع، للتأكد من إنهاء أسباب الشكاوى وعدم اكتفاء الأجهزة التنفيذية بالحلول الورقية، بما يضمن تحقيق الأثر الإيجابي والملموس لدى الشارع الزقازيقي.

وأشار الأستاذ شعبان أبو الفتوح إلى أن الجولات الميدانية واللقاءات الجماهيرية تُعد ركيزة أساسية في تقييم أداء الإدارات الخدمية بالمركز، مشدداً على ألا تهاون مع أي تقصير في التعامل مع الشكاوى المقدمة، ومؤكداً أن باب رئاسة المركز مفتوح دائماً أمام الجميع لعرض مشكلاتهم بكل شفافية.

وأكد رئيس مركز ومدينة الزقازيق أن الاستجابة لمطالب وشكاوى المواطنين تُعد حقاً أصيلاً لهم وتأتي دائماً على رأس أولويات العمل التنفيذي بالمركز، مشدداً على استمرار تنظيم هذه اللقاءات الدورية للالتحام بالمواطنين والعمل الميداني المباشر لتلبية كافة الاحتياجات.

رئيس حي ثان الزقازيق يتابع تجهيز شوارع كفر الزقازيق البحري تمهيداً لتركيب بلاط الإنترلوك



تنفيذاً لتوجيهات المهندس حازم الأشموني، محافظ الشرقية، بضرورة المتابعة الميدانية المستمرة للمشروعات الخدمية والتنموية الجاري تنفيذها، قام الأستاذ محمد أبو هاشم، رئيس حي ثان الزقازيق، بجولة تفقدية لمتابعة أعمال التجهيزات الأولية تمهيداً لتركيب بلاط الإنترلوك بمنطقة كفر الزقازيق البحري، وذلك ضمن خطة الحي الاستثمارية للعام المالي الحالي.

وشملت الجولة متابعة تنفيذ أعمال قطع الفرمة وتجهيز وتسوية المناطق والشوارع المستهدفة بالمنطقة، فضلاً عن تهيئتها وإزالة كافة العوائق تمهيداً للبدء الفوري في أعمال التصفيف وتركيب بلاط الإنترلوك؛ بما يسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة الشوارع الضيقة وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأكد الأستاذ محمد أبو هاشم أن هذه الأعمال تأتي في إطار خطة حي ثان الزقازيق الشاملة لتنفيذ عدد من المشروعات الخدمية والاستثمارية بمختلف الشوارع والمناطق التابعة للحي، والعمل المتواصل على الارتقاء بمستوى البنية الأساسية وتحسين جودة الحياة اليومية لأهالي المنطقة.

وأوضح رئيس الحي أن اختيار بلاط الإنترلوك لرصف الشوارع الفرعية والداخل بمنطقة كفر الزقازيق البحري يأتي كحل علمي وعملي مناسب لطبيعة الشوارع الضيقة التي يصعب دخول معدات الرصف الثقيلة إليها، مما يعيد إليها المظهر الحضاري والجمالي ويقضي تماماً على التشوهات والبرك الطينية خلال فصل الشتاء.

وشدد رئيس حي ثان الزقازيق على الشركات المنفذة وقوة العمل بالحي بضرورة الالتزام بالجدول الزمني المحدد للانتهاء من الأعمال وفق أعلى معايير الجودة والمواصفات الفنية المعتمدة، مع استمرار المتابعة اليومية الميدانية لتذليل أي عقبات تواجه سير العمل لضمان سرعة إنجاز المشروع وتيسير حركة المواطنين.

معركة أبراج الياسمين بالزقازيق: ١٨ عاماً من ضياع الحقوق وصمود ٢٢٠ أسرة أمام التعالي والتعنت والمحافظ والوزير والحكومة سكتم بكتم







لأكثر من خمس مرات متتالية، بينما تلتزم الحكومة بكافة أجهزتها السيادية والتنفيذية حالة شلل تام وسكوت «سكتم بكتم» غير مفهوم أمام هذه التجاوزات. وفي المقابل، أفصحت الهيئة المساحة لـ «مهندسي الشؤون القانونية» للتحرك باستماتة لحماية المجلس الحالي المنحل، وصياغة المخارج الإجرائية لتفادي الاستحقاقات التعاونية، وتفويت الفرص تلو الأخرى لتقديم حلول حقيقية تُنهي معاناة الملاك والمقاولين على السواء.

ولم يتوقف الأمر عند حدود التعنت الإداري، بل وصل المطاف بالجمعية والمجلس المنحل إلى استخدام أسلوب الترهيب والملاحقة القضائية، عبر نبش محاضر قديمة تعود لعام ٢٠٢٤م، ورفع دعاوى سب وقذف ضد الملاك لمجرد مطالبتهم بحقوقهم المسلوبة. وكانت آخر الجلسات المنظورة بتلك التهم المفتعلة موجّهة ضد الأستاذ عادل إسماعيل والأستاذ أيمن جودة، اللذين وجدا نفسيهما في مواجهة اتهامات كيدية لا هدف منها سوى الضغط النفسي وتخويف الأصوات الحرة لإرغامها على الجلاء من ميدان المطالبة بالحقوق.

إن إشهار سلاح البلاغات الكيدية ضد المتضررين يُمثل تحولاً خطيراً في إدارة الأزمة، ويؤكد أن الجمعية بدلاً من أن تسدد التزاماتها وتُسلم الشقق المستحقة لصرفاً قطاعاتها المالية والإدارية في ملاحقة الضحايا ومحاولة تكميم أفواههم. وفي الوقت ذاته، خاض المتضررون معركة قضائية جادة أمام محكمة القضاء الإداري بالزقازيق لإلغاء قرار التمديد الباطل الصادر بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢٦م، وإبطال إجراءات فتح باب الترشيح، وإلغاء انتخابات الجمعية غير القانونية التي تقرر تأجيلها لعدم اكتمال النصاب.

وتكشفت المهزلة الإجرائية في فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الإدارة دون إدراج أو عرض واعتماد الحساب الختامي والميزانية المالية على الجمعية العمومية، في تعمد واضح لإخفاء المركز المالي وإهدار قواعد الرقابة والشفافية المنصوص عليها قانوناً. وامتدت سلسلة الخروقات لتصل إلى استبعاد المرشح الأستاذ سعيد فودة من كشوف المرشحين، رغم استيفائه كافة الأوراق وسداده الاشتراكات والالتزامات المالية بموجب قسيمة إيداع بنكية صادرة من الجمعية ذاتها بالحساب رقم (٥٢١٥٦٦) بمصرف أبوظبي الإسلامي.

يعكس هذا الاستبعاد حجم «العلاقات والنفوذ» التي يتمتع بها أصحاب السلطة في الجمعية، والذين يعيدون «هندسة الانتخابات» وتفصيلها على مقاس أشخاص بعينهم، لضمان بقائهم في مقاعدهم لأطول فترة ممكنة والتغطية على مخالفات السنين الماضية. ورغم التأكيد الدائم على احترامه الأحكام القضائية يتساءل الشارع لتعاوني بالشرقية وأهل القانون بمرارة عن سر تحول بوصلة القضية، حين قضت المحكمة بعدم الاختصاص النوعي والإحالة، لتتجدد متلازمة الدوران في الحلقات المفرغة المسماة شعبياً بمسرحية «دوحيني يا حكومة».

تجاهل المحافظ والوزيرة وأوهام الحل: مسرحية المماطلة المستمرة وما ضاع حق وراءه مطالب

أدت خطوة عدم الاختصاص بالمُتضررين إلى رفع أربع قضايا جديدة تُلاحق بطلان الانتخابات والقرارات المنعدمة، متسلحين بآليات القانون لانتزاع حقوقهم وعدم الاستسلام للسيناريوهات المعطلة للعدالة. وعلى صعيد الشكاوى اليومية، ما زال المهندس حازم الأشموني، محافظ الشرقية، يلتزم موقف المتفرج الساكت دون تحريك ساكن، متضامناً مع السياسة العامة للحكومة ووزيرة الإسكان في الوقوف موقف «سكتم بكتم»، والاكتفاء بتأشيرات روتينية تحيل ملفات الشكاوى إلى مديريات الإسكان والتضامن الاجتماعي دون متابعة ميدانية أو فتح تحقيق عاجل.

يغيب دور الشؤون القانونية والمتابعة المحلية بالمحافظة والوزارة عن إصدار قرارات حازمة تُجبر الجمعية على تسليم الوحدات السكنية المخصصة للملاك، وكأن المعاناة التي تعيشها ٢٢٠ أسرة منذ ١٨ عاماً مجرد أرقام في ملفات إدارية مهملة. تشبه هذه الأزمة درامياً الدراما الطويلة الممتدة عبر مئات الحلقات، حيث تمر السنون وتتغير الوجوه والتنفيذيون، وتبقى المعاناة حقيقة قائمة تُكابدها أسر دفعوا شقاء عمرهم لشراء مأوى واستقرار لأبنائهم.

ثمانية عشر عاماً والحكومة المتعاقبة، برئاسة المهندس مصطفى مدبولي، تقف موقف المشاهد لهذه المعاناة التي تجاوزت كل حدود الصبر، متجاهلة النداءات المتكررة وفي حالة من الصمت المطبق، دون أن تتدخل الأجهزة الرقابية لقطع دابر الفساد الإداري والتلاعب بالمال التعاوني. وتتضاعف المأساة بدخول المقاولين المتضررين على خط الأزمة، حيث يطالبون أيضاً بحقوقهم المالية المتأخرة لدى الجمعية، مما يؤكد أن سوء الإدارة والتعنت ضربا جميع أطراف المنظومة بلا استثناء.

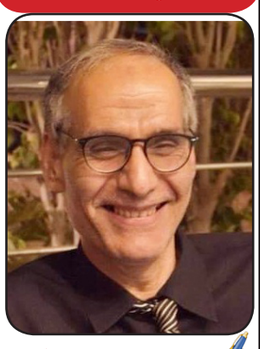
إن استمرار هذا السكوت الإداري والسلوك الحكيمي القائم على «سكتم بكتم» يمثل خطراً حقيقياً ينبغي أن تنتبه له وزيرة الإسكان ومحافظ الشرقية والحكومة بجميع قطاعاتها، فالضغط المستمر والتعامل بالاستخفاف مع حقوق المواطنين يُولدان محتقنات مجتمعية لا تُحمد عقباها. وما يزال ملاك أبراج الياسمين بالزقازيق يتسلحون بوعيهم القانوني وصمودهم الميداني، مؤكدين عبر اعتصاماتهم ومذكراتهم اليومية أنه لا يمكن لأي نفوذ أو ترهيب أو تجاهل حكومي أن ينثنيهم عن مواصلة المعركة حتى النصر.

إن الشكاوى اليومية والتحركات القضائية المكثفة تشكل الخط الدفاعي الأول للمتضررين، والذين يعلمون تماماً أن إسقاط قرار التمديد الباطل رقم (٤٥٤٧) الصادر بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢٦م هو مفتاح التغيير والوصول للحقوق. وتظل الحقيقة الناصعة التي تثبتها الأيام أنه «ما ضاع حق وراءه مطالب»، وأن جميع المحاولات لتمديد عمر المجلس المنحل أو هندسة الانتخابات لن تزيد الملاك إلا صلابة واستمراراً في حراكهم المشروعي.

يجب أن تعي الأجهزة الرقابية والتنفيذية أن ملف أبراج الياسمين بالزقازيق لم يعد مجرد نزاع تعاوني عادي، بل أصل قضايا العدالة الناجزة وحماية أموال المواطنين من العبث. وتتجه الأنظار اليوم صوب المحكمة الإدارية بالشرقية والجهات القضائية المعنية للفصل في الدعاوي الجديدة، لتصحيح المسار وإرساء سيادة القانون فوق أي اعتبارات أو علاقات ونفوذ.

إن مطالب ٢٢٠ أسرة تتلخص في كلمات بسيطة وحاسمة: إلغاء القرارات المنعدمة، عزل المجلس المنتهي ولايته فوراً، تشكيل لجنة مؤقتة محايدة لإدارة الجمعية، وتسليم وحدات أبراج الياسمين لأصحابها فوراً. ويرسل الملاك والمقاولون المتضررون رسالتهم الأخيرة للجميع: صمت المحافظ ووزيرة الإسكان والحكومة واتباع سياسة «سكتم بكتم» لن يُوهن عزيمتنا، بل هو تمسك منا بأعلى درجات ضبط النفس والمسار القانوني، ولن نترك ميدان الحق حتى يُرفع الظلم وتُعاد الحقوق كاملاً لأهلها. وتبقى الأحداث حبلى بالتطورات، والمعركة مستمرة على أرض الواقع وفي ساحات المحاكم؛ ليُسجل التاريخ أن ملاك أبراج الياسمين بالزقازيق ضربوا أروع الأمثلة في الصمود والتمسك بالحق التعاوني والدستوري.

الوقاية الذكية والتثقيف الصحي: الركيزة الأساسية لحماية المجتمع وبناء المستقبل



: د. محمد حجاب

تُعد التوعية الصحية والوقاية المبكرة الحجر الزاوية في بناء مجتمعات سليمة وقادرة على الإنتاج؛ حيث لم يعد المفهوم الحديث للطب يقتصر على تقديم العلاج والتدخلات الجراحية عند حدوث المرض، بل امتد ليركز بشكل أساسي على رفع مستوى الوعي الوقائي لدى الأفراد، وتجنب عوامل الخطورة التي تؤدي إلى الإصابة بالأمراض المزمنة قبل حدوثها.

إن النمط الحياتي الحديث، وما يرافقه من قلة النشاط البدني، والاعتماد على الأغذية المصنعة، والتعرض المستمر للضغوط النفسية، ساهم بشكل مباشر في انتشار أمراض العصر؛ مثل السكري، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والأوعية الدموية. وهنا تبرز أهمية تبني عادات صحية يومية متوازنة تعتمد على التغذية السليمة، وممارسة الرياضة المنتظمة، والنوم الكافي لتشديد مناعة الجسم وتقويته.

كما تلعب الفحوصات الطبية الدورية دوراً حاسماً في الاكتشاف المبكر للعديد من الأمراض في مراحلها الأولية، مما يزيد من فرص الشفاء التام ويقلل من الأعباء المادية والنفسية على المريض وأسرته. فالمتابعة المنتظمة للمؤشرات الحيوية وتحاليل الدم الدورية تُعد بمثابة درع واقٍ يسمح للقطاع الطبي بالتدخل المبكر والسيطرة على أي اعتلال صحي قبل تفاقمه.

ولا يمكن أن نغفل الدور المحوري للتثقيف الصحي التفاعلي في تصحيح المفاهيم الشائعة والممارسات الخاطئة، خاصة في ظل انتشار الشائعات والمعلومات الطبية المغلوطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. إن حصول المواطن على المعلومة الطبية الموثوقة من مصادرها الرسمية والطبية المتخصصة يُشكل خط الدفاع الأول ضد الاستخدام الخاطئ للأدوية والمضادات الحيوية دون إشراف طبي.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تكاتف جهود المؤسسات الطبية مع وسائل الإعلام والمبادرات المجتمعية لإطلاق حملات توعوية ميدانية وإلكترونية تصل إلى كافة شرائح المجتمع، مع التركيز على القرى والمناطق النائية. إن نشر الثقافة الوقائية لا يخدم صحة الفرد فحسب، بل يسهم بشكل مباشر في تخفيف العبء عن كاهل المنظومة الصحية الوطنية وتوجيه الموارد نحو التطوير المستمر.

وفي الختام، يجب أن ندرك جميعاً أن الصحة ليست مجرد غياب للمرض، بل هي حالة من التكامل البدني والنفسي والاجتماعي. إن الاستثمار في صحة الإنسان ووعيه الوقائي هو أفضل استثمار يمكن أن تقدمه الشعوب لنفسها، لتبقى العقول صحيحة والأجساد معافاة، وقادرة على مواصلة مسيرة التنمية والعطاء لبناء غدٍ أفضل وأكثر إشراقاً.

دعم طبي وإنساني واستثماري ورياضي .. الدكتور السعيد كامل يُجسد أسمى صور المسؤولية المجتمعية



سطّر الدكتور السعيد كامل، رئيس مجلس إدارة شركة «يوتوبيا» لصناعة الأدوية ورعاة فريق هوكي الرجال بمحافظة الشرقية، أروع صور التكافل والعطاء الإنساني، من خلال سلسلة من المبادرات المجتمعية الملموسة التي لامست احتياجات المواطنين وساهمت في تضميد أوجاع الأسر المتضررة ودعم المنظومة الصحية والرياضية بالمحافظة.

وفي موقف إنساني نبيل عقب حادث «الدواويس» الأليم، قدم رئيس شركة «يوتوبيا» دعماً مالياً سخياً للأسر المتضررة، بمنح ٢٠٠ ألف جنيه لكل أسرة متوفى و١٠٠ ألف جنيه لكل أسرة مصاب، خافضاً من وطأة الفاجعة ومؤكداً أن المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الاقتصادية تجسد أرقى معاني التضامن الوطني في أوقات الأزمات.

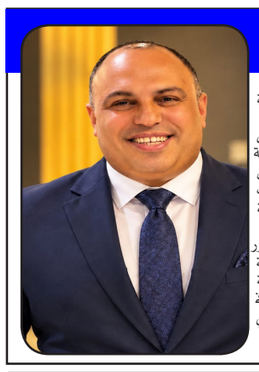
ولم تتوقف المبادرات عند هذا الحد، بل سارع الدكتور السعيد كامل بتقديم دعم كريم للمستشفيات عبر تجهيز شاحنتين بالشركة محمّلتين بالنواقص والمستلزمات الطبية والدوائية اللازمة بقيمة تتجاوز ٤٠٠ ألف جنيه للتوجه بها فوراً للقطاع الطبي؛ تلبيةً لاحتياجات الأهالي وضماناً لتقديم خدمات صحية متكاملة للمرضى والمصابين.

كما ضرب «كامل» نموذجاً فريداً في دعم الخرسانة المسلحة لإعادة بناء منزل مقتنع ومتهدم لأحد المواطنين، ليضع أول لبنة في إعادة الأمل والتأسيس لحياة كريمة لأسرة فقدت كل شيء، مؤكداً أن يد الخير تجد طريقها دائماً للمستحقين من أبناء الوطن.

وعلى الصعيد الدولي والاستثماري، يواصل رئيس شركة «يوتوبيا» جهوده لتعزيز الصناعة الوطنية؛ حيث التقى بسفير دولة نيجيريا لبحث آفاق وتأمين فرص تصدير الأدوية المصرية وتوطين الصناعات الدوائية الوطنية هناك، بما يسهم في دعم الاقتصاد القومي وتوسيع نطاق التواجد المصري بالأسواق الأفريقية الواعدة.

وتُمثل هذه التحركات الشاملة والدعم المستمر لفريق الشرقية لهوكي الرجال نموذجاً مشرفاً لرجل الأعمال الوطني الذي يجمع بين النجاح الاقتصادي والتميز الاستثماري، والواجب الإنساني والمجتمعي، ليظل اسمه وسجل شركته محط تقدير واعتزاز من كافة أبناء الشرقية والمؤسسات المختلفة.

الدكتور محمد عبده الجد.. مسيرة حافلة بالإنجازات الأكاديمية والقيادة المؤسسية في خدمة المجتمع





يُواصل الدكتور محمد عبده الجد تقديم نموذج يُحتذى به في مجالات إدارة الأعمال، والتدريب القيادي، والعمل المجتمعي، مستنداً إلى خبرات أكاديمية وتطبيقية واسعة؛ حيث حصل على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، ليرسخ مكانته كأحد العقول الإدارية والقيادية البارزة التي تسهم بفعالية في دعم وتطوير الكوادر الشبابية والمؤسسية.

ويتولى «الجد» منصب المدير التنفيذي لـ «The Future Academy»، إحدى المؤسسات الأكاديمية والتدريبية الرائدة التي تهدف إلى صقل مهارات الشباب والقيادات الناشئة، وتوفير برامج احترافية في مجالات الإدارة والتنمية البشرية والتأهيل لسوق العمل، وفق أحدث المناهج العلمية والمعايير الدولية لتلبية متطلبات المستقبل.

كما يُعد الدكتور محمد عبده الجد المؤسس لـ «DO Organization»، التي تشكل منصة مجتمعية وتنموية نابعة من رؤيته في تمكين الشباب وتفعيل دورهم في خدمة المجتمع؛ فضلاً عن عمله كمستشار لرئيس قطاع الوجه البحري بالحملة الوطنية لدعم قرارات السيد رئيس الجمهورية، مسهماً برؤيته الإستراتيجية في دعم القضايا الوطنية والمبادرات المجتمعية.

وتتعدد التخصصات والمهارات التي يتمتع بها الدكتور محمد عبده الجد؛ إذ يعمل مستشاراً في التحكيم الدولي وتسوية المنازعات، وخبيراً متمرساً في العلاقات الدبلوماسية وحقوق الإنسان، مما جعله مقصداً للاستشارات القانونية والإدارية ومحط تقدير وإشادة واسعة من كافة المؤسسات الوطنية والدولية التي يتشارك معها.

ويحرص «الجد» على المشاركة الفاعلة والمستمرة في العديد من الكيانات والمبادرات الشبابية والمجتمعية، مؤكداً أن بناء الإنسان والتأهيل العلمي والفكري للشباب هما الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ولدعم رؤية الدولة المصرية في بناء أجيال قادرة على القيادة والابتكار بمختلف القطاعات.

وتسعى «The Future Academy» تحت قيادته إلى توسيع نطاق خدماتها التعليمية والتدريبية خلال المرحلة المقبلة، عبر إطلاق حزمة من البرامج المتخصصة والورش العمل الشاملة التي تعتمد على الممارسة العملية والتطبيقات الذكية، بما يتيح للدارسين اكتساب الخبرات الإدارية المباشرة والمنافسة بقوة في سوق العمل المحلي والإقليمي.

وتعكس هذه المسيرة العلمية والمهنية المتميزة للدكتور محمد عبده الجد مدى التزامه الراسخ بالمسؤولية الوطنية والمجتمعية، وحرصه الدائم على نقل الخبرات وتوفير البيئة الداعمة للشباب والمبدعين، ليشكل نموذجاً يُحتذى به في العطاء العلمي، والقيادة المؤسسية الناجحة، والعمل الوطني المخلص.

جامعة قناة السويس تمنح الدكتور أحمد طنطاوي نائب رئيس مدينة الزقازيق درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال



في إنجاز أكاديمي ومهني متميز يُضاف إلى سجل الكوادر التنفيذية بمحافظة الشرقية، حصل الدكتور أحمد طنطاوي، نائب رئيس مركز ومدينة الزقازيق، على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة قناة السويس بتقدير رفيع، وذلك عقب مناقشة رسالته العلمية التي تناولت أحدث الرؤى والإستراتيجيات الإدارية الحديثة.

وشهدت جلسة المناقشة والحكم إشادة واسعة من أعضاء لجنة التحكيم والمناقشين بالجهد الباحث والنتائج والتوصيات التي خرجت بها الرسالة، والتي تُشكل إضافة علمية وتطبيقية هامة في مجال العلوم الإدارية وتطوير الأداء المؤسسي.

وعبّر الدكتور أحمد طنطاوي عن بالغ سعادته وامتنانه بفوز جهوده العلمية بهذا التقدير، موجهاً الشكر والحمد لله عز وجل، ثم للأساتذة الأجلاء أعضاء اللجنة ولجميع من سانده خلال مسيرته البحثية، مؤكداً أن هذا الإنجاز الأكاديمي يمثل دافعاً كبيراً لمواصلة العمل والعطاء.

وتأتي هذه الخطوة العلمية المتميزة لتؤكد حرص القيادات التنفيذية بمركز ومدينة الزقازيق على صقل الخبرات العملية بالدراسات الأكاديمية المتطورة، بما يسهم في رفع كفاءة الإدارة المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقدم العديد من القيادات والزملاء والأهالي بمحافظة الشرقية ومركز الزقازيق وخالص التهاني والتبريكات للدكتور أحمد طنطاوي بمناسبة حصوله على هذه الدرجة العلمية الرفيعة، متمنين له دوام التوفيق والنجاح في مسيرته الأكاديمية والعملية لخدمة الوطن.

حكيم يواجه عبير بشكوى عاجلة لوزير التنمية المحلية ومحافظ الشرقية لتشكيل لجنة حوكمة بجمعية رعاية الطلبة بالزقازيق



حكيم — عبير السيد — إيجي حسن

في إطار جهود مكافحة الفساد المالي والإداري بجمعية رعاية الطلبة بالزقازيق: مطالب بفتح تحقيق عاجل ودور مرتقب لوكيل وزارة التضامن الاجتماعي الجديدة

في إطار الحرص على تعزيز الشفافية ومكافحة الشبهات المالية والإدارية داخل مؤسسات العمل الأهلي، شهدت محافظة الشرقية مطالبات واسعة لجهات التنفيذية بفحص الأوضاع داخل جمعية رعاية الطلبة وتدريب العاملين بالزقازيق. وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع استلام الدكتورة إنجي حسن، وكيل وزارة التضامن الاجتماعي بمحافظة الشرقية، مهام منصبها الجديد في ظروف تتطلب العمل الجاد والمتابعة الدقيقة للعديد من الملفات الشائكة لمؤسسات المجتمع المدني.

وتعود التفاصيل إلى مذكرة تقدم بها الأستاذ عبد الحكيم محمد علي، عضو الجمعية العمومية وعضو مجلس الإدارة السابق، مطالباً بإيفاد لجنة من التفتيش المالي والإداري والحوكمة بديوان عام المحافظة للتحقق من ادعاءات وتجاوزات رُصدت داخل الجمعية. وتضمنت الشكوى وجود ملاحظات على آلية التعامل مع دفاتر الحضور والانصراف وصرف المستحقات المالية، إلى جانب الدعوة لمراجعة سلامة المعاملات مع هيئة التأمينات الاجتماعية للتأكد من عدم هدر أموال الجمعية.

كما تطرقت الشكوى إلى ملف حركة المركبات التابعة للجمعية داعية للتحقق من خطوط سير السيارة ومدى توافق تراخيصها مع أحكام قانون المرور، لتجنب أي تبعات قانونية أو مالية قد تضر بالمصلحة العامة. والقت المذكرة الضوء على شبهات تتعلق بوجود أكثر من ختم رسمي قيد الاستخدام، بالإضافة إلى شبهة الجمع بين صفة عضوية مجلس الإدارة والمهام المالية المأجورة، لتجنب أي تبعات قانونية أو مالية قد تضر بالمصلحة العامة. والقت المذكرة الضوء على شبهات تتعلق بوجود أكثر من ختم رسمي قيد الاستخدام، بالإضافة إلى شبهة الجمع بين صفة عضوية مجلس الإدارة والمهام المالية المأجورة، لتجنب أي تبعات قانونية أو مالية قد تضر بالمصلحة العامة.

وفي الشق العمالي، طالبت الشكوى بمراجعة القرارات الإدارية الخاصة بإيقاف أجور بعض العاملين وإنهاء خدمتهم للتأكد من مدى ملاءمتها للقانون ومراعاة الأبعاد الإنسانية.

وتتطلع الأوساط الإدارية والشعبية بالمحافظة إلى الدور الفعال للدكتورة إنجي حسن وكيل وزارة التضامن بالشرقية في متابعة تفاصيل هذا الملف بفحص محتواه بدقة وحياد